

Distr.: General
26 January 2000
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة الدورة الأولى

نيويورك، ٦-١٠ آذار/مارس ٢٠٠٠

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال التحضيرية للدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة
بشأن مسائل الطاقة

التقارير الوطنية

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ مقدمة
٣	٣٢-٢ تقارير الحكومات
٣	٨-٦ ألف - الحصول على خدمات الطاقة
		باء - الإسراع بتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجياها واستخدام هذه
٤	١١-٩ المصادر
٤	١٤-١٢ جيم - تحسين الكفاءة في مجال الطاقة
٥	١٧-١٥ دال - تكنولوجيايات الوقود الأكثر نظافة
٥	٢٠-١٨ هاء - تحرير الاقتصاد والخصخصة في قطاع الطاقة

* E/CN.17/ESD/2000/1

الصفحة	الفقرات	
٦	٢٢-٢١ واو - التمويل والاستثمار
٦	٢٤-٢٣ زاي - الأدوات الاقتصادية
٦	٢٧-٢٥ حاء - التعاون الدولي
٧	٢٩-٢٨ طاء - النقل المستدام
٧	٣٢-٣٠ ياء - مسائل أخرى
٧	٣٠ ١ الطاقة والجو
٧	٣١ ٢ الطاقة النووية
٧	٣٢ ٣ البحث والتطوير والبيان العملي
٨	٣٧-٣٣ ثالثا - ملاحظات بشأن التقارير

أولا مقدمة

1 - واستخدامها على نطاق أوسع وأن تحمي البيئة من خلال عدة تدابير منها تقليص انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من الملوثات والحفاظ على نوعية الهواء المحلي.

2 - وشدد عدد من البلدان على التحديات التي تواجهها عند وضع السياسات الوطنية وتنفيذها في مجال الطاقة وأهمها صعوبة التوفيق بين الأهداف المختلفة والمتضاربة في كثير من الأحوال، فيما شددت بعض البلدان على أهمية اعتماد نهج متكاملة لتخطيط البرامج الوطنية للطاقة وتنفيذها وتوسيع نطاق هذه النهج لتشمل المناطق الريفية.

3 - إن عدد الردود، ومعظمها من البلدان المتقدمة، قليل للغاية. ولذلك، فإن معظم القضايا التي تم إبرازها تعكس منظور هذه البلدان وليس منظور العالم برمته. وترد النقاط الرئيسية للتقارير تحت العناوين المستقلة أدناه.

ألف الحصول على خدمات الطاقة

4 - أكدت البلدان المستجيبة أن إمداد ما يكفي من الطاقة بأسعار مقبولة أمر يكتسي أهمية كبرى. ويرى العديد من هذه البلدان: (أ) أن إمداد جميع أشكال الطاقة ينبغي أن يركز على مصادر متنوعة يعول عليها، مع تفضيل المصادر المحلية، وعلى ثقافة حفظ الطاقة واستخدامها استخداما كفؤا؛ (ب) أنه ينبغي تجنب الاعتماد المفرط على النفط المستورد؛ (ج) أن هياكل تسعير الطاقة ينبغي أن تعكس التكلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما يتعلق بإنتاج الطاقة وتحويلها واستخدامها.

5 - وقد أنشأت بلدان مختلفة الهياكل الأساسية الضرورية واتخذت التدابير والإجراءات اللازمة لكفالة توزيع خدمات الطاقة على المستهلكين توزيعا عادلا وفعالاً، مع أدنى ما يمكن من الانقطاع. وأفاد عدد من البلدان أنه من الممكن زيادة تعزيز الأمن من خلال التعاون الإقليمي والترابط بين

دعا المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في مقرره ٦٠/١٩٩٩، الأمين العام إلى القيام، على أساس التقارير والمعلومات التي تقدمها الحكومات وبالعامل في تعاون وثيق مع كيانات الأمم المتحدة، فضلا عن سائر المنظمات الدولية ذات الصلة، بإعداد تقارير تحليلية وغير ذلك من الوثائق، حسب الاقتضاء، لينظر فيها فريق الخبراء الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية المخصص لموضوع الطاقة والتنمية المستدامة أثناء دورته الأولى. ويوجز هذا التقرير التقارير المتلقاة من الحكومات المعنية استجابة لطلب الأمانة العامة^(١).

ثانيا تقارير الحكومات

٢ - القضايا التي اعتبرها العديد من البلدان الجبيرة قضايا ذات أهمية وقضايا تستحق الاهتمام خلال العملية التحضيرية المفضية إلى عقد الدورة التاسعة للجنة هي: الحصول على خدمات الطاقة، الإسراع بتطوير مصادر الطاقة المتجددة واستخدامها، تحسين الكفاءة في مجال الطاقة، تكنولوجيات الوقود الأكثر نظافة، تحرير الاقتصاد والخصخصة، التمويل والاستثمار، الأدوات الاقتصادية والتعاون الدولي. كما قدمت عدة بلدان تقارير عن موضوعي الطاقة والنقل والطاقة والجو. وهذه القضايا مفصلة أدناه.

٣ - إن ما سلم به ضمينا في التقارير هو الدور الخاص الذي تقوم به الطاقة في الدفع بأهداف التنمية المستدامة على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضرورة صياغة سياسات مستدامة وتنفيذها في مجال الطاقة. وقد حاولت عدة بلدان الوقوف على ما ينبغي أن تشملها السياسة، مقترحة، على سبيل المثال، أنها ينبغي أن تكفل أمن الإمدادات لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع حماية البيئة في الوقت نفسه، وأن تحسن كفاية الإنتاج والتحويل والاستخدام، وأن تشدد على تطوير مصادر الطاقة المتجددة

الرئيسي لسياسات اقتصاد الطاقة؛ (ح) تخصيص المزيد من الموارد للبحث والتطوير والبيان العملي من أجل تطوير تكنولوجيا جديدة وتحسين التكنولوجيات المتوفرة؛ (ط) تبسيط الإجراءات الإدارية لإنشاء التجهيزات الصغيرة الحجم؛ (ي) توفير الحوافز، بما في ذلك الإعانات، والاعتمادات المالية لتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجياها؛ (ك) تشجيع تطوير الطاقة المتجددة على الصعيد المحلي؛ (ل) ضمان الارتباط بشبكة الطاقة الكهربائية؛ (م) تعزيز التعاون بين المنظمات الوطنية والصناعية والأكاديمية والحكومية وغيرها من المنظمات على البحث على المدى الطويل في مصادر الطاقة المتجددة.

١١ - وأفاد تقرير أحد البلدان النامية أن تكنولوجيا الطاقة المتجددة باهظة التكلفة نسبياً وأن ارتفاع تكلفة الاستثمار ناتج جزئياً عن ارتفاع التعريفات المفروضة على مكونات التكنولوجيات المتجددة وارتفاع تكلفة الاستيراد والضرائب. وأضاف التقرير أنه ينبغي بالتالي تخطيط استراتيجية إنمائية لمصادر الطاقة المتجددة تخطيطاً محكماً بحيث تشمل التكنولوجيا، وأداء الأسواق، ومصادر التمويل، بما في ذلك التمويل من القطاع الخاص، والقضايا البيئية.

جيم تحسين الكفاءة في مجال الطاقة

١٢ - شرع عدد من الحكومات في اتخاذ طائفة من التدابير لتحسين الكفاءة في مجال الطاقة تعتبر ذات أهمية بالنسبة لدول أخرى. وتشمل هذه التدابير تطوير تكنولوجيا الطاقة الكفؤة واستخدامها، وتطبيق التوليد المزدوج للحرارة والطاقة، وبرنامج حفظ الطاقة في القطاع الصناعي والقطاع الثالث، وتحسين الكفاءة في مجال الطاقة في قطاع البناء. وفي بعض البلدان، يجري الترويج لبرامج حفظ الطاقة فضلاً عن التشريعات (المحددة بقانون أو نظام) وللبرامج التطوعية (التي تيسرت بفضل توفير المساعدة المالية)، ومزيج بينهما (أي البرامج التكميلية) التي تشمل التدريب وتعزيز الوعي العام.

شبكات الطاقة والاتفاقات التي تيسر تجارة الطاقة ومنتجاتها على الصعيد الدولي.

٨ - واعتبرت البلدان النامية المستجيبة أن الاعتماد بدرجة كبيرة على أنواع الوقود الأحفوري والطاقة الكهربائية المستوردة ووجود فوارق واسعة من حيث الحصول على إمدادات الطاقة بين المناطق الحضرية والأرياف التي يعيش فيها معظم السكان، كلها من المشاكل الرئيسية التي تواجه معظم البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا.

باء الإسراع بتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجياها واستخدام هذه المصادر

٩ - أكدت جميع البلدان المستجيبة ضرورة الدفع بتطوير مصادر الطاقة المتجددة واستخدام التكنولوجيات الجديدة والمحسنة على نطاق أوسع في التطبيقات الصغيرة والكبيرة الحجم على حد سواء وذلك في إطار السعي إلى تحقيق مستقبل مستدام في مجال الطاقة.

١٠ - وقد اعتمدت طائفة واسعة من التدابير والنهج لبلوغ هذا الهدف، وقد يكون بعضها ذا أهمية بالنسبة لبلدان أخرى. ومن التدابير التي تم اتخاذها ما يلي: (أ) إجراء دراسات لتحديد العراقيل التي تحول دون تطوير مصادر الطاقة المتجددة واستخدامها ووضع سياسات لكفالة عدم ظهور هذه العراقيل وعدم التمييز ضد المصادر المتجددة؛ (ب) إنشاء أطر مؤسسية وتخطيطية ملائمة للدفع بتطوير مصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجياها؛ (ج) تنمية الموارد البشرية في مجال مصادر الطاقة المتجددة؛ (د) تعميق الوعي العام بالإمكانيات التي توفرها هذه الموارد؛ (هـ) المضي قدماً في وضع وتنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية المناسبة (بما في ذلك الكتيبات) وقوانين استخدام تكنولوجيا الطاقة المتجددة؛ (و) إنشاء نظم معلومات مناسبة ونشرها بشأن مصادر الطاقة المتجددة وتكنولوجياها؛ (ز) إدماج تكنولوجيا الطاقة المتجددة المتاحة إدماجاً كاملاً في الاتجاه

١٦ - وفيما يتعلق بالفحم، تم التشديد على تطوير التكنولوجيات الأكثر نظافة، وتحسين كفاءة توليد الطاقة الكهربائية، وإزالة الكبريت وإزالة النيتروجين، والتغوية الجوي والتبخير بالاحتراق. وما فتئت عدة بلدان تقوم بالبحث وتقديم الدعم الإنمائي من أجل إيجاد تكنولوجيات جديدة. أما فيما يتعلق بالنفط، فقد تم التشديد على تطوير التكنولوجيات لتحسين معدلات إزالة الكبريت من النفط وإنتاج نפט قليل الكبريت.

١٧ - وتم إيلاء اهتمام خاص للاستعاضة عن الوقود القليل الكربون بالوقود الكثير الكربون وهو ما يتبين من الاستخدام المتزايد للغاز الطبيعي عوضا عن الفحم والنفط أو للنفط عوضا عن الفحم، لتوليد الطاقة الكهربائية. وقد شرع في تنفيذ عدد من البرامج لاستخدام مصادر الطاقة المتجددة على المدى الطويل للاستعاضة جزئيا عن أنواع الوقود الأحفوري في توليد الطاقة الكهربائية وغير ذلك من التطبيقات.

هاء تحرير الاقتصاد والخصخصة في قطاع الطاقة

١٨ - يقوم العديد من البلدان بتنفيذ الإصلاحات وإعادة هيكلة الأسواق في ميدان الطاقة، أو هي في سبيلها إلى القيام بذلك. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الجهود في زيادة المنافسة في قطاع الطاقة وتعزيز الكفاءة فيه، وتوفير الطاقة الكافية للمستهلكين بأسعار مقبولة، وتخفيف عبء الاستثمار الملقى على عاتق القطاع العام، وكفالة توفير أفضل ما يمكن من الخدمات المأمونة للمستهلكين وتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الاستثمار في قطاع الطاقة، وتوفير مزيد من الخيارات للمستهلكين فيما يتعلق بموردي الطاقة ونوعية الإمدادات.

١٩ - ورغم أن عملية الخصخصة لم تكتمل في بعض البلدان المستحبة، فإن النتيجة حتى الآن إيجابية: فالقطاع الخاص يشارك أكثر فأكثر في توليد الطاقة وتوزيع خدماتها وهو أكثر

١٣ - وفي بعض البلدان، اتخذت الجهود المبذولة لتحسين الكفاءة في مجالات التوليد والتحويل والتوزيع أشكالا عديدة كتحسين المعلومات وتوفير الحوافز المالية والاستثمار المباشر. وفي البلدان المتقدمة، يعتقد أن لتحسين الكفاءة في مجال الطاقة دورا أساسيا في تقليص غازات الدفيئة وغيرها من الانبعاثات. وقد كان قطاع الطاقة الكهربائية في العديد من البلدان، المتقدمة والنامية على السواء، في مقدمة القطاعات عند صياغة وتنفيذ تدابير الكفاءة في مجال الطاقة كتركيب التي تنطوي على الإدارة الخاصة بالطلب وتخطيط الإدارة المتكاملة للموارد وتقليص فقد الطاقة.

١٤ - وتختلف النهج المعتمدة لبلوغ الأهداف اختلافا كبيرا. وتتمثل النهج التي أشارت إليها البلدان المستحبة مرات عديدة فيما يلي: (أ) تحديد العراقيل التي تحول دون اعتماد الكفاءة في مجال الطاقة على نطاق واسع والتغلب على هذه العراقيل؛ (ب) تدقيق حسابات الطاقة وتدريب الفنيين؛ (ج) إدخال علامات الكفاءة في مجال الطاقة؛ (د) فرض الضرائب المرتفعة؛ (هـ) اعتماد التشريعات المناسبة؛ (و) إدخال الاتفاقات الطوعية؛ (ز) وضع إجراءات التوحيد؛ (ح) إنشاء الأطر المؤسسية لتعزيز الكفاءة في مجال الطاقة.

دال تكنولوجيات الوقود الأكثر نظافة

١٥ - نظرا للدور البارز الذي تضطلع به أنواع الوقود الأحفوري في تلبية احتياجات العديد من البلدان من الطاقة، فإن تطوير تكنولوجيات الوقود النظيفة واستخدامها يحتل مكانة مركزية في سياسات العديد من البلدان، وذلك في إطار الجهد الرامي إلى حماية الغلاف الجوي والمضي قدما نحو تحقيق مستقبل مستدام في مجال الطاقة. وتهدف هذه الأنشطة إلى تحسين الكفاءة وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة (ولا سيما ثاني أكسيد الكربون) وغيره من الملوثات كثاني أكسيد الكبريت وأكاسيد النيتروجين وانبعاثات المواد الدقيقة.

نجاحا على مدى السنوات الماضية في قطاع الطاقة. ويتعين استخدام أنواع الأدوات الاقتصادية القائمة والجديدة استخداما منهجيا لتعزيز الاستفادة من خدمات الطاقة التي تفضي إلى تحقيق مزيد من الاستدامة في هذا المجال في المستقبل، مع تشجيع الانصراف عن استخدام الأنواع التي تترتب عنها آثار سلبية على البيئة والصحة.

٢٤ - ويعد فرض الضرائب بالنسبة لبعض البلدان من الأدوات الرئيسية للسياسات المتعلقة بتغير المناخ والبيئة. وقد تفاوتت أنواع الضرائب المفروضة بحيث تعكس المنظور الخاص بسياسة كل بلد على حدة. وكان معظمها على شكل ضرائب على استخدام الطاقة. وهناك أيضا ضرائب على الكربون وضرائب على الكبريت إلخ. وقد تم التشديد على أنه يجب اعتبار الأدوات الاقتصادية في سياق تدابير السياسات الأخرى أي التدابير التحفيزية والتنظيمية.

حاء التعاون الدولي

٢٥ - أكد العديد من البلدان المستجيبة أهمية التعاون الدولي، ولا سيما مع البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، باعتباره وسيلة للمضي قدما نحو تحقيق مستقبل مستدام في مجال الطاقة. كما تعتبره وسيلة لتحسين أدائها الاقتصادي وأحوالها الاجتماعية، مع حماية البيئة وتقليص الآثار الضارة بها. ومن المجالات الأخرى التي تهم البلدان هناك التنمية العادلة، والشراكة المتعددة، ونشر المعلومات، بما في ذلك تقاسم الخبرات على الصعيد الميداني. ويشمل التعاون الدولي التعاون داخل المنظمات المتعددة الجنسيات، أو التعاون الثنائي، أو التعاون الإقليمي.

٢٦ - وشدد عدد من البلدان المستجيبة على التعاون مع المنظمات المتعددة الأطراف كالبنك الدولي (برنامج المساعدة في إدارة قطاع الطاقة) ومرفق البيئة العالمية (مشاريع لزيادة استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة)، والأمانة العامة للأمم المتحدة وسائر هيئات منظومة الأمم المتحدة (بناء

توافرا وموثوقية. وأصبحت المنافسة سائدة. وهذا يؤدي إلى تقليص فقد الطاقة إلى أدنى حد واستخدام أنواع الوقود على نحو أكثر كفاءة وبالتالي تقليص الآثار الضارة بالبيئة.

٢٠ - ومن المرجح بالنسبة لعدد من البلدان النامية أن يؤدي عدم كفاية الموارد البشرية وانعدام المعايير وغير ذلك من المشاكل إلى بطء وتيرة تحرير الاقتصاد.

واو التمويل والاستثمار

٢١ - يتطلب هيكل إنتاج الطاقة واستهلاكها رساميل كثيفة. ويتأتى جزء كبير من تمويل هذا الاستثمار من الأسواق الرأسمالية الدولية. ورغم أنه من المتوقع أن يساهم القطاع الخاص، في الوضع الراهن المتميز بتحرير الأسواق، مساهمة متزايدة في التمويل الضروري للاستثمار في قطاع الطاقة، فإن للقطاع العام دورا حيويا يضطلع به.

٢٢ - واعتبر عدد من البلدان المستجيبة أنشطة التمويل والاستثمار التي اضطلعت بها جزءا من التدابير المتخذة لتنفيذ السياسات الوطنية. وعلاوة على ذلك، شددت بعض البلدان على الصعوبات التي واجهتها في الحصول على ما يكفي من التمويل لتحقيق الكفاءة في مجال الطاقة، وتنفيذ برامج الطاقة المتجددة والاضطلاع بالبحث والتطوير، فيما أشارت بلدان أخرى إلى الإجراءات التي تتخذ أو التي يزمع اتخاذها في مجالي التمويل والاستثمار في إطار جهود التعاون الدولي. وشدد معظم البلدان المستجيبة التي تناولت هاتين القضيتين على الحاجة إلى التمويل والاستثمار في المجالات التالية: كفاءة قطاع الطاقة، مصادر الطاقة المتجددة، تكنولوجيات الوقود الأكثر نظافة، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحقيق التنمية المستدامة في مجال الطاقة.

زاي الأدوات الاقتصادية

٢٣ - إن الأدوات الاقتصادية من قبيل فرض الضرائب، والتسعير والإعانات، كأدوات للتحفيز والتشجيع، حققت

كثاني أكسيد الكبريت، وأكاسيد النيتروجين وانبعاثات المواد الدقيقة. ولذلك، ينبغي إيلاء الاهتمام لزيادة خدمات الطاقة دون زيادة استهلاك الطاقة الأولية بنفس الدرجة، وزيادة إنتاج الطاقة الأولية دون زيادة التلوث. وينبغي الاستئثار بالمناقشات التي جرت بشأن تحسين الكفاءة، والإسراع بتطوير مصادر الطاقة المتجددة واستخدامها، وتطوير تكنولوجيات الوقود الأكثر نظافة واستخدامها، وزيادة التمويل والاستثمار في التنمية المستدامة للطاقة، وتعزيز البحث والتطوير وأنشطة البيان العملي، وتحسين المعلومات والتعاون الإقليمي في المجالات المذكورة أعلاه.

٢ - الطاقة النووية

٣١ - يعتمد عدد من البلدان، في إطار السعي إلى تحقيق هدي النمو الاقتصادي والأمن في مجال الطاقة، مواصلة استخدام الطاقة النووية وتطويرها. ومن الأهداف المرتبطة بهذا المجال هناك تقليص انبعاثات غازات الدفيئة. وتمثل الطاقة النووية، في كثير من هذه البلدان، نسبة هامة في إنتاج الطاقة الكهربائية. وفي الوقت ذاته، قرر عدد من البلدان التي تستخدم الطاقة النووية حتى الآن الكف عن استخدامها باعتبارها مصدرا للطاقة وتعطيل المفاعلات النووية، فيما اختارت بلدان أخرى عدم إنشاء مصانع نووية جديدة. ولا تفكر بعض البلدان في إدخال الطاقة النووية في المستقبل المنظور نظرا لاعتبارات تقنية كحجم شبكة الطاقة.

٣ - البحث والتطوير والبيان العملي

٣٢ - قدم الدعم للقطاعين العام والخاص لتعزيز البحث، والتطوير، والبيان العملي، في تكنولوجيات الطاقة المستدامة. وتكتسي تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتكنولوجيات الوقود الأحفوري، بما في ذلك تطوير الوقود الأكثر نظافة، أهمية خاصة. وتكتسي التكنولوجيات الرامية إلى تحقيق الكفاءة في إنتاج الطاقة وتحويلها ونقلها وتوزيعها واستخدامها نفس الأهمية.

القدرات وإعداد الدراسات التحليلية). وهي تشارك في أنشطة هذه المنظمات وغيرها من الهيئات الحكومية الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد الأوروبي.

٢٧ - وكان التعاون الثنائي مع البلدان النامية واسعا ومتنوعا وشمل بناء المؤسسات والقدرات، وتمويل مشاريع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وبرامجها، والمساهمة في تطوير أنواع الوقود الأحفوري ونقل التكنولوجيا.

طاء النقل المستدام

٢٨ - يعتبر قطاع النقل من أسرع القطاعات نموا مع ما يرتبط بذلك من زيادة حادة في استهلاك الطاقة. ولاستخدام الطاقة في هذا القطاع أثر على اقتصاد البلدان وكذلك على رفاهها الاجتماعي ومحيطها البيئي (تلوث الهواء المحلي وانبعاثات غازات الدفيئة).

٢٩ - ويدعو معظم البلدان المستجيبة إلى اعتماد سياسات في مجال النقل تساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. ولهذه الغاية، تشدد هذه البلدان على ضرورة تطوير نظم فعالة للنقل تقدم خدمات يعول عليها، وتعزيز فعالية النقل من خلال تحديد الأسعار وغيرها من الآليات، وزيادة استخدام أنواع الوقود البديلة الأكثر نظافة، ودعم تنمية الموارد البشرية، وتحويل الطلب على وسائل النقل الطرقي إلى وسائل النقل السككي والمائي من أجل تخفيض استهلاك الطاقة والحد من آثاره على البيئة، وتشجيع استخدام النقل العام أكثر من استخدام وسائل النقل الخاصة، والتخلص من البترين الذي يحتوي على الرصاص.

ياء مسائل أخرى

١ - الطاقة والجو

٣٠ - قدمت البلدان المتقدمة النمو المستجيبة عددا من التقارير في هذا الموضوع. فقطاع الطاقة هو المسؤول الرئيسي عن انبعاثات غازات الدفيئة وغيرها من الملوثات

ثالثا ملاحظات بشأن التقارير

٣٥ - وفيما يتعلق بالتعاون الدولي في قطاع الطاقة، قد تكون هناك حاجة إلى معالجة مسألة تدفق الاستثمار الخاص إلى هياكل الطاقة وسائر الخدمات المرتبطة بها، ولا سيما فيما يتصل بخلق بيئة تجارية مؤاتية للاستثمار ومساعدة البلدان النامية على وضع هياكل تنظيمية ومالية. ومن المواضيع التي تتردد في تقارير البلدان النامية هناك الحصول على الموارد المالية وتوفير المجتمع الدولي للمساعدة المالية للبلدان النامية.

٣٦ - والمهم من منظور البلدان النامية هو التعاون من خلال المساعدة التقنية، وتوفير التعليم والتدريب ونشر المعلومات، والاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير والبيان العملي وتكرار بعض هذه الإجراءات في البلدان النامية.

٣٧ - ومن المأمول به أن يقوم عدد أكبر من الحكومات، خلال الفترة الممتدة بين الدورتين الأولى والثانية لفريق الخبراء، بتقديم التقارير بناء على طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مما سيمكن الأمانة العامة من إعداد تحليل أدق وأشمل للقضايا الرئيسية التي ستعرض على اللجنة خلال دورتها التاسعة.

الحواشي

(١) البلدان المستجيبة هي: اسبانيا وإسرائيل وألمانيا واندونيسيا وأيرلندا وإيطاليا والبرازيل وبربادوس وبروني دار السلام وبلجيكا وتايلند والجمهورية التشيكية وجنوب أفريقيا والدانمرك والسويد وسويسرا والصين وفرنسا والفلبين وفنلندا ولكسمبرغ ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وناميبيا والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا واليابان واليونان. كما قدم الاتحاد الأوروبي تقريرا.

٣٣ - كما لوحظ، هناك عدد قليل من الحكومات التي قدمت معلومات عن أنشطتها المتصلة بالتنمية المستدامة في مجال الطاقة، وحددت القضايا التي ترى أنها تستحق الاهتمام خلال العملية التحضيرية للدورة التاسعة للجنة التنمية المستدامة التي ستعقد عام ٢٠٠١. ويمثل معظم الحكومات المستجيبة البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما بلدان أوروبا. ونوعية الأنشطة التي تضطلع بها والمنظورات التي تنطلق منها غالبا ما تكون مماثلة. ونظرا لوجود عدد قليل فقط من البلدان النامية المستجيبة، فإن الحاجة باقية إلى توضيح نوعية القضايا التي تسترعي مزيدا من اهتمامها.

٣٤ - ومعظم القضايا التي اعتبرت هامة قضايا عالمية في طبيعتها، غير أن درجة التركيز قد تختلف عموما لو أن عددا أكبر من حكومات البلدان النامية قدمت تقاريرها. وهناك مثال على ذلك يتعلق بالحصول على خدمات الطاقة. فمعظم الردود تفيد بعدم وجود أي مشاكل في هذا المجال. بيد أنه من المعلوم أن أكثر من ١,٨ بليون شخص، ولا سيما من المناطق الريفية في البلدان النامية، يحصلون على ما يكفي من خدمات الطاقة بأسعار مقبولة لتلبية احتياجاتهم الأساسية. ويعد الافتقار إلى القدرات، ولا سيما إلى الموارد البشرية الماهرة، عائقا بالنسبة للعديد من البلدان النامية يجب أن تتغلب عليه لصياغة السياسات الملائمة لتحقيق التنمية المستدامة للطاقة وتنفيذ هذه السياسات بصورة مجدية وفعالة. وهذا مجال يتطلب بإلحاح التعاون الدولي على شكل المساعدات المالية وغيرها من المساعدات المادية للدفع بالتدريب في الجوانب المختلفة لخدمات الطاقة. وهناك موضوع ذو صلة، تطرق له عدد من البلدان النامية المستجيبة، وهو تعزيز نقل التكنولوجيا في قطاع الطاقة والقطاعات المرتبطة به، وبوجه خاص، إزالة العراقيل التي تعوق نقل التكنولوجيا.